

بحث بعنوان :

نظرية الدولة في الفكر السياسي عند الإغريق والتعقيب عليها

حمدي مهران

٢٠١٣

تمهيد :

يحتلّ الفكر السياسي الإغريقي مكان الصدارة في تاريخ الفكر السياسي ؛ فما قدمه فلاسفة ومفكرو اليونان قديماً من أفكار سياسية عظيمة قد جعل من هذا الفكر المصدر الأول لمعظم النظريات السياسية التالية في تاريخ الفكر الحديث والمعاصر.

وإذا كان الفكر السياسي الإغريقي في صدارة تاريخ الفكر السياسي ، فإن نظرية الدولة هي لب هذا الفكر والمحرك الأساسي له و الحاوية لأهم أفكاره و نظرياته . فالمفكر الإغريقي كان يتناول الأفكار السياسية وعينه على مدينته ، في محاولة منه لتطويرها وتحسين الحياة السياسية فيها باختيار أفضل نظم الحكم لها ، و أحسن صور تطبيق القيم الأخلاقية فيها . لهذا برزت الدولة عند الإغريق كمركز للتفكير السياسي و مصدر إلهام لمعظم فلاسفة الإغريق وعلى رأسهم الفيلسوفان الكبيران أفلاطون و أرسطو .

وسنحاول في هذا البحث أن نتناول نظرية الدولة بوصفها محوراً للفكر السياسي عند الإغريق ، ونعلق عليها بما يبرز النقاط الأساسية فيها وما اشتملت عليه من أفكار عظيمة ، و أيضاً ما شابها من أوجه قصور و ضعف .

تعريف الدولة وطبيعتها عند الإغريق :

بادئ ذي بدء .. ينبغي أن نعرف أنّ الدولة **The State** – كما هو متواتر في تاريخ الفكر السياسي – هي الكيان السياسي و الإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع، والنظام لحياته الجماعية، وموضع السيادة فيه ، بحيث تعلق إرادة الدولة شرعاً فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع ، وذلك من خلال إمتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الإكراه ، وحق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام. (١)

غير أن هذا المفهوم المعبر عن الدولة وطبيعتها و وظيفتها لم يكن سائداً ومعروفاً بصورته تلك عند الإغريق ، فالدولة كإطار تنظيمي قائم على منطقة محددة يمارس علي سكانها سلطاته (٢) لم يظهر في تاريخ الفكر السياسي بهذه الصورة إلا بدءاً من عصر مكيافيللي ، الذي يُنسب له عادةً أول استخدام لمصطلح الدولة بهذه الصورة .

(١) موسوعة السياسة ، مادة : الدولة ، رئيس التحرير : عبد الوهاب الكيالي ، ج ٤ ، ط ٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٠ ، ص ٧٠٢

(2) The Dictionary of Philosophy, Art: State, edit by : Dagobert D. Runes, Philosophical Library, Inc. ,New York, 1983, P:300

أما الإغريق فقد كان لديهم مفهومًا آخر للدولة (Polis) والذي كان يتمحور غالبًا حول مدينة واحدة وما يحيط بها من مناطق وأحياء ريفية ، يسكنها عدد من القبائل و يفصل بينها وبين جيرانها بعض الحدود الطبيعية كالجبال أو الأنهار . وقد عُرف هذا النوع من الدول باسم " دولة المدينة " **The City-State** ، والذي كان النموذج السائد للتنظيم السياسي في اليونان القديمة حتى القرن الرابع قبل الميلاد تقريبًا ، وتعدُّ مدينتي أثينا و اسبرطة أبرز نموذجين لدولة المدينة الإغريقية .(*)

وقد كان لدولة المدينة صفاتها الخاصة كتنظيم سياسي فريد في نوعه في هذه الفترة ، حيث كان محوره مدينة مستقلة تنحصر فيه السيادة والعصبية بمواطني تلك المدينة... وقد ساعد صغر حجم المدينة ومحدودية عدد المواطنين على نمو نظام الديمقراطية المباشرة ، كما في بعض المدن اليونانية حيث كان السكان الأحرار يجتمعون في ساحة المدينة ويشاركون في مناقشة القضايا المطروحة ويتخذون القرارات بالأكثرية وبشكل مباشر ولا يبقى بعد ذلك لجهاز الحكومة سوى التنفيذ.(١)

وهناك أسباب عدة لانتشار نموذج دولة المدينة تحديدًا عند اليونان في ذلك الوقت ، لعل أبرز هذه الأسباب : أولاً ، الطبيعة الجغرافية لبلاد اليونان من جبالٍ و جُزرٍ وديانٍ زراعية صغيرة نشأت بصورة طبيعية و منفصلة ، و مراكز سكانية صغيرة ، لكثير منها لهجاتها المختلفة و طوائفها الدينية. ثانيًا ، وهو السبب الأكثر ارتباطًا بالفترة من سنة ٩٠٠ إلى ٨٠٠ ق.م ، حيث كانت الملكية مرفوضة في اليونان في تلك الفترة . فالملك قد ينجح في توحيد الناس تحت حكمه بوصفه ممثلًا للحكومة ، لكنَّ أعضاء الأرسقراطية العشائرية – الذين يستمدون نفوذهم من حيازتهم للأراضي ومن دعمهم للعشائرية الدينية - ربما يميلون إلى تركيز نفوذهم على المناطق الأصغر والأكثر تجانسًا .(٢) الأمر الذي وُلد في آخر الأمر دولة حول كل مدينة ، وهو الحدث السياسي والاجتماعي الذي جعل الفكر السياسي الإغريقي يدور بالأساس حول هذا النموذج الصغير للدولة ، وقد بقي هذا الفكر سائدًا في نظرية الدولة الإغريقية حتى انتهاء مرحلة الدولة المدينة في تاريخ اليونان بظهور الإمبراطورية المقدونية في القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد . و الذي تطلب نوعًا جديدًا من التفكير السياسي يتناول شكلًا أكبر للدولة وهو ما ظهر عند المدارس الرواقية بعد ذلك .

(*) انظر تاريخ دولة المدينة الإغريقية في :

P . J .Rhodes , The Greek City States , 2nd , Cambridge University Press, Cambridge,2007

(١) موسوعة السياسة ، مادة : الدولة المدينة ، ج٢، ص٧٢٢

(2) Encyclopedia of The Ancient Greek World , art: polis, edit by : David Sacks , 2nd(ed), Facts On File , Inc. , New York , 2005 , P: 273

وقد كان لدولة المدينة الإغريقية أثرًا واضحًا على الفكر السياسي النظري ؛ فالتطورات السياسية التي مرت بها المدن اليونانية آنذاك من انتقالها بين نظم الحكم المختلفة ديمقراطية كانت أو أرستقراطية أو ديكتاتورية ، وتبدل دساتيرها و تغير تقاليدھا السياسية ، قد أثرت جميعھا على الفكر السياسي و ساعدت على نموه ، خاصة تغير وتبدل الدساتير وتعاقبھا . وإذا كان وجود دستور من نوع واحد مدعاة إلى جمود التفكير فإن ظهور دساتير متعاقبة لا بد من أن يوحى بالنقاش والمقارنة.^(١)

وتُعد نظرية الدولة عند كل من أفلاطون وأرسطو هي أبرز اسهام فلسفي في هذا الباب . فقد تناول الفيلسوفان نموذج دولة المدينة بتفصيل شديد و اهتمام واضح ، وبصورتين مختلفتين . ولهذا فسوف نستعرض هنا أهم الأفكار التي قدمها كلا الفيلسوفين كنموذج لنظرية الدولة عند الإغريق ، وسنبداً بالأستاذ .

نظرية الدولة عند أفلاطون :

يعد أفلاطون من أبرز الفلاسفة الذين تكلموا عن الدولة في تاريخ الفكر السياسي الفلسفي ، فلا عجب في أن قضايا الدولة والقانون والسياسة تشغل مكانة هامة في فلسفته ، وليس من المصادفة أن أكبر كتابين له هما **الجمهورية و القوانين**^(٢)

- نشأة الدولة

يرى أفلاطون أن السبب في نشأة الدولة هو عدم استقلال الفرد بسد حاجاته بنفسه ، وافتقاره إلى الآخرين.^(٣) فالإنسان لا يستطيع أن يعمل في جميع المهن ، لهذا فهو يحتاج لغيره ، وعليه فقد تكوّن العمران البشري في صورة المدينة كطريقة عملية لسد الأفراد لحاجاتهم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية . وبناءً على هذه الفكرة يرى أفلاطون أن المدينة المفيدة لصحة الجسم بصورة ملائمة تُشبع الحاجات الأولية ، أي حاجات الجسم . ويتطلب الإشباع الملائم ألا يمارس كل شخص إلا صناعة واحدة . إن كل شخص يؤدي معظم عمله من أجل الآخرين ، ولكن الآخرين يعملون

(١) إرنست باركر ، النظرية السياسية عند اليونان ، ترجمة : لويس اسكندر ، ج ١ ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٤-١٥

(٢) ف.س. نرسيسيان ، الفكر السياسي في اليونان القديمة ، ترجمة : حنا عبود ، الأهالي للطباعة و النشر ، دمشق ، ١٩٩٩ ، ص ١١٠

(٣) علي عبد المعطي محمد ، الفكر السياسي الغربي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٤

أيضاً من أجله. (١) ومن هنا تصبح المدينة منظومة كبيرة لتبادل المنفعة بين أفرادها. يقول أفلاطون :

" وبما أننا نمتلك عدة احتياجات إذن فسنحتاج إلى أشخاص عديدين لإمدادنا بها . يُؤخذ واحد كمساعد لغرض ما ، وآخر لغرض آخر؛ وعندما يُجمَع هؤلاء الشركاء والمساعدون في مسكن موحد معاً سندعو هذا الجسم المأهول الدولة " (٢)

ولأن الإنسان في حاجة للدولة بوصفها الوسيلة التي يستخدمها لإشباع حاجاته ، اعتبر أفلاطون أن الفرد في خدمة الدولة ، وأن الأولوية هي المحافظة على الدولة والدفاع عنها وتقديمها على النوازع الفردية ، لهذا اعتمدت فلسفته السياسية على تجهيز الأفراد ليحتلوا مكانهم في خدمة الدولة أي في خدمة بعضهم البعض .

- طبقات الدولة

عند حديثه عن طبقات الدولة ربط أفلاطون بين رؤيته الأخلاقية و السياسية ، فأفلاطون يرى أن النفس تنقسم إلى ثلاث نفوس (الشهوانية – الغضبية – العاقلة) ، وأن لكل نفس من هذه النفوس فضيلة معينة ، وأن هذه الفضيلة هي التي تُحدد الطبقة التي ينتمي لها الفرد داخل المدينة ، ويقول أن العدالة السياسية تتحقق في تناغم اجتماعي عندما تؤدي كل طبقة اجتماعية (الاقتصادية – العسكرية – الحاكمة) دورها ، و دورها فقط . (٣)

فطبقة الزراع والصناع وأصحاب الحرف تشمل أصحاب النفس الشهوانية ، وطبقة الجند والحرس تشمل أصحاب النفس الغضبية ، بينما تشمل أصحاب النفس العاقلة طبقة الحكام . ولهذا يرى أفلاطون أن أفضل من يحكم المدينة هم الفلاسفة ، بل إنه يعتقد أن الشرط الضروري والكافي في المدن الواقعية لتحويلها إلى مدن فاضلة هو اتفاق السلطة السياسية والفلسفية ، أي أنه يجب أن يحكم الفلاسفة كملوك أو يتفلسف الملوك بصورة حقيقية وكافية. (٤) يقول أفلاطون على لسان سقراط :

(١) ليو شتراوس و جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية ، ترجمة : محمود سيد أحمد ، ج ١ ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٦

(٢) أفلاطون ، الجمهورية : المحاورات الكاملة ، ترجمة : شوقي داود تمرار ، المجلد الاول ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٢

(3) Christopher Rowe & Malcolm Schofield , The Cambridge Greek and Roman Political Thought , 3rd(ed) , Cambridge University Press , Cambridge , 2007,P:200

(٤) ليو شتراوس و جوزيف كروبسي ، مرجع سابق ، ص ٩٤

" أعتقد أنه يمكن أن يكون إصلاح في الدولة إذا تحقق تغير واحد فقط ... حتى يكون الفلاسفة ملوكًا في مدنهم ، أو أن يمتلك ملوك وأمراء هذا العالم نفسية وسلطان الفلسفة ، وأن يلتقي سمو و حكمة العلوم السياسية في شخصٍ واحدٍ " (١)

ففي رأي أفلاطون أن الفلاسفة وحدهم هم القادرون على جلب النظام والإنسجام من الحقائق الأبدية ، وهم وحدهم من يستطيعون إعادة خلقه في حياتهم و حياة المواطنين عن طريق كل من الأحكام الدستورية التي سيصدرونها و التأثير الأخلاقي لاشخاصهم . (٢)

ولأن أفلاطون قد آمن بضرورة ان يكون حكام المدينة من الفلاسفة أو على الأقل ممن يتميزون بالروح الفلسفية ، وهم قلة بطبيعة الحال ؛ نجده وقد أيد نظام الحكم الأرستقراطي وفضله على باقي النظم كما سنرى .

- نظام الحكم

رتّب أفلاطون نظم الحكم من الأفضل إلى الأسوأ على خمسة أنواع [الأرستقراطي - التيموقراطي - الأوليجاركي - الديمقراطي - الطغيان] على التوالي . وقد فسّر عملية الانتقال من نظام لآخر وفقاً للتطورات التي تحدث في كل نظام منهم فتدفع دفعاً إلى التحول للنظام التالي ، وهي الفكرة التي كررها أرسطو بعد ذلك .

فالنظام الأرستقراطي هو أفضل الأنظمة في رأي أفلاطون ، فهو يقابل نظام المجتمع السليم و تكون الحكمة فيه سائدة ، والعدالة متحققة ، إلى جانب الشجاعة والعفة . (٣) بينما النظام التيموقراطي هو النظام الذي يقوم على قلة تسعى نحو تمجيد نفسها وتبحث عن البطولات كما في اسبرطة ، وفساد هذا النظام يأتي من تفكير الحكام في أنفسهم لا في مصلحة الشعب . أما النظام الأوليجاركي فهو نتيجة حتمية للنظام التيموقراطي ، حيث تتكاثر الأموال والسلطات في أيدي قلة من النافذين المعجبين بأنفسهم مع انحطاط و فقر بين سائر أفراد المجتمع ، الأمر الذي يولد الثورة التي يقوم بها العامة وتؤدي إلى الحكم الديمقراطي . غير أن هذا الحكم لا يلبث أن يتحول إلى غوغائية لافتناده للحكمة ، وينتهي بظهور حكم الطغيان أو حكم الفرد المستبد . ولعل النقد الذي وجهه أفلاطون للنظام الديمقراطي كان من أهم

(١) أفلاطون ، الجمهورية : المحاورات الكاملة ، المجلد الأول ، ص ٢٦٢

(2) Christopher Rowe & Malcolm Schofield , The Cambridge Greek and Roman Political Thought ,P:227

(٣) علي عبد المعطي محمد ، الفكر السياسي الغربي ، ص ٥٣

أسباب انحسار الديمقراطية على مستوى النظر والتطبيق في أوروبا لقرون عديدة ، فأفلاطون رأى أن الديمقراطية تتميز بتخلف المستويات الأخلاقية بسبب الأفكار الزائفة المسيطرة على حكم الغوغاء .^(١) و قد كان لإعدام سقراط أثراً واضحاً في موقف أفلاطون من الديمقراطية ، وحتى اليوم ظل يُنظر ويُصوّر اعدام سقراط كفعلٍ غاية في الفظاعة من جانب الديمقراطية المتعصبة وغير المستنيرة للغوغاء.^(٢)

وفي رأي افلاطون أن الشرط الضروري والأساسي للحكم على أي نظام سياسي بأنه صالحٌ أو فاسدٌ هو مدى ما يتميز به من حكمة ، فالحكومات المثالية الفاضلة لا بد أن تقوم على أساس من الامتياز الفكري ، وليس على أساس الثروة و الجاه.^(٣)

وكما هو معروف من أن أفلاطون قد غير عدداً من أفكاره السياسية التي أوردها في محاورة الجمهورية ، في محاورتي السياسي والقوانين ، فقد تخلى عن دعمه للنظام الارستقراطي و دافع عن الحاكم المستبد في محاورة السياسي التي كتبها بعد الجمهورية برُبْع قرن تقريباً ، حيث يصف الحاكم المستبد المستنير بأنه الملك ذو السلطان والسيطرة وأنه الحاكم الأصح.^(٤)

- الشيوعية و دور الدولة

بنى أفلاطون مدينته الفاضلة على قاعدة مفادها أن الفرد يعمل لخير الدولة وليس العكس ، لهذا فقد كان من الضروري أن يتم تجهيز وإعداد الأفراد للقيام بأدوارهم المرسومة لهم في خدمة الدولة . ولهذا جعل أفلاطون للدولة دور هام جدا في تعليم و تربية المواطنين والإشراف على نظامهم الحياتي بما يخدم بقاء واستمرار الدولة . وعليه فقد دعى أفلاطون إلى شيوعية المال و النساء والأطفال ، وتخطى مفهوم الأسرة وجعل من جماعة المدينة كلها أسرة كبيرة لا يعرف فيها الفرد له نسباً ولا حسباً ولا يرتبط إلا بالدولة التي هي أمّه وأبوه . فإنجاب الأطفال يتم عن طريق اتصال نساء صحيحات مختارات برجال أصحاء مختارين تحت إشراف الدولة... ويُربى هؤلاء الأطفال في مؤسسات عامة بعيداً عن الأباء و الأمهات ودون أن يتعرف هؤلاء عليهم.^(٥)

(١) نرسيسيان ، الفكر السياسي في اليونان القديمة ، ص ١١٦

(2) Paul Cartledge , Ancient Greek political thought in Practice , Cambridge University Press , Cambridge, 2009,P:76

(٣) محمد على أبو ريان ، تاريخ الفكر الفلسفي، ج١، الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون، ط٥، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٢، ص ٢٨٩

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٩٤

(٥) المرجع نفسه ، ص ٢٩٠ - ٢٩١

ولعل هذه المنظومة اللا أسرية الهدف منها تمكين الدولة من تسكين كل فرد من أفرادها في المكان الذي يمكنه أن يعمل فيه وفقاً لطبيعته و وفقاً لتقسيم أفلاطون سابق الذكر عن النفوس البشرية وطبقات المجتمع . وهو ما يمكن المواطنين من خدمة مدينتهم على الوجه الأمثل . كما يتصور أفلاطون أن وحدة المجتمع كنتاج لإلغاء نظام الأسرة ، و نظام الملكية الخاصة ، هو الوصفة السحرية لتحقيق الوئام والسلام .^(١)

وقد كان لأفكار أفلاطون السابقة ومثيلاتها الأثر الأكبر في وصف فكره السياسي بالمثالية ، فقد كانت الدولة المثالية التي قدمها في الجمهورية هي تحقيق الأفكار المقدسة في الحياة الاجتماعية السياسية الأرضية بأعلى مستوى ممكن من الدقة .^(٢)

وبرغم فشل أفلاطون في ذلك على المستوى العملي ، إلا ان مجهوده الفكري وإسهامه في هذا الباب لا يمكن تجاهله ، فقد فتح وجهاً جديداً في الفلسفة ، وقدم مُركباً ضخماً من القضايا السياسية الحقوقية في ميدان البحث العلمي ، وكثيراً من الحلول التي قدمها تحمل طابعاً مميزاً لعبقريته الخلاقية .^(٣)

نظرية الدولة عند أرسطو:

عالج أرسطو موضوع الدولة بشكلٍ لا يقل دقة و اهتماماً عن أستاذه أفلاطون ، إلا أنه اتخذ منحاً آخر في معالجته للموضوع . فأرسطو لم يكن مثالي النزعة كما أستاذه ، وكان يطور فكره السياسي وفقاً للواقع و متطلباته . لهذا سجد تصوراته عن الدولة تتسم بكثير من العملية و الواقعية المستندة على التجارب السابقة للأمم . وقد انتقد أرسطو أفلاطون بشدة ، حتى أنه خصص الكتاب الثاني من مؤلفه السياسة لنقد فكر أفلاطون عن الشيوعية و نظام الدولة وإهمال الأسرة وغيرها من الموضوعات التي تشكل محور الفكر السياسي الأفلاطوني .

- نشأة الدولة

لم يهمل أرسطو نظام الأسرة كما فعل أفلاطون ، بل على العكس ، جعلها الركيزة الأساسية في تكون الدول والمجتمعات ، فأولا تنشأ الأسرة أو العائلة بشكل طبيعي ثم تنتج القرية عن تجمع عدة عائلات ، وعن تجمع عدة قرى تقوم الدولة .^(٤)

(1) Christopher Rowe & Malcolm Schofield , The Cambridge Greek and Roman Political Thought ,P:222

(٢) نرسيسيان ، الفكر السياسي في اليونان القديمة ، ص ١١١

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٤٢

(٤) علي عبد المعطي محمد ، الفكر السياسي الغربي ، ص ٥٩

هذا عن كيفية نشأة الدولة ، لكن ماذا عن استمرارها و بقاءها ؟ يرى أرسطو أن الدولة قد تولدت من حاجات الحياة ، واستمدت بقاءها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات كلها . فهي من ثمّ تجمّع تلقائي طبيعي من حيث أن الإنسان كائن اجتماعي بالطبع .^(١) أي أن أرسطو يعتبر تجمع الإنسان للعيش في جماعات أمراً طبيعياً وليس مكتسباً . فارتباطه بالآخرين ليس نتاج تفكير واع ، ولا تصرفاً منطقيّاً عقلاً ، وإنما هو غريزة و سلوك طبيعي . وغريزة الإنسان تدفعه للبحث عمّا فيه خير له ، فالإنسان لن يفعل ما يجلب له الأذى .. لهذا يعتبر أرسطو الدولة أكبر تجمع لتحقيق الخير للإنسان . يقول أرسطو في ذلك :

" كل دولة هي بالبديهة اجتماع .. وكل اجتماع لا يتألف إلا لخير ، ما دام الناس أياً كانوا لا يعملون أبداً شيئاً إلا وهم يقصدون إلى ما يظهر لهم أنه خير . فبيّن إذن أن كل الاجتماعات ترمي إلى خير من نوع ما ، وإن أهم الخيرات كلها يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات، ذلك الذي يشمل الآخر كلها ، وهذا هو الذي يسمى بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسي ."^(٢)

إذن فالدولة هي تجمع نتج بصورة طبيعية لتحقيق الخير الأعظم لكل أبنائها ، فالإنسان اجتماعي بطبعه . ولهذا يمكننا أن نلخص رؤية أرسطو الطبيعية لنشأة الدولة في ثلاث أفكار : (١) الدولة نشأت بشكل طبيعي (٢) الإنسان حيوان اجتماعي بطبعه (٣) الدولة ضرورة أولى طبيعية بالنسبة للأفراد .^(٣)

- العبودية والمواطنة

لدى أرسطو فكرة أساسية تتعلق بأن الطبيعة لها دور أساسي في تحديد تكوين وتشكيل الإنسان ، و وفقاً لهذا المبدأ يرى أرسطو أن الناس ينقسمون إلى أسيادٍ و عبيدٍ وفقاً للطبيعة ، وأنه لا يوجد ثمة ظلم في نظام العبودية الموجود في زمنه لأنه يتمشى مع الطبيعة ويحقق خير الدولة والجماعة . يقول أرسطو :

" إنما الطبيعة وهي ترمي إلى البقاء هي التي قد خلقت بعض الكائنات للإمارة وبعضها للطاعة ، إنما هي التي أرادت أن الكائن الموصوف بالعقل والتبصر يأمر بوصفه سيّداً ، كما أن الطبيعة هي التي أرادت أن الكائن الكفاء بخصائصه الجثمانية لتنفيذ الأوامر يطيع بوصفه عبداً ، وبهذا تمتزج

(١) علي عبد المعطي محمد ، الفكر السياسي الغربي ، ص ٥٩

(٢) أرسطو ، السياسة ، ترجمة : أحمد لطفي السيد ، سلسلة من الشرق إلى الغرب ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، (د.ت) ، ص ٩٢

منفعة السيد ومنفعة العبد . فالطبع إذن هو الذي عين المركز الخاص بالمرأة
والعبد . " (١)

وفي هذا تصريح واضح من أرسطو بعدالة النظام الطبقي الذي يقسم المجتمع إلى
أحرارٍ أسيادٍ وعبيدٍ ونساء ، وقد طوّر أرسطو فكره السياسي بما يتوافق مع هذا
التقسيم الطبيعي (في رأيه) ، فجعل الفئة الأولى هم أصحاب الحقوق ، وحرّم الفئة
الثانية كل حق .

وبرغم أن النظام السائد في أثينا ومعظم بلاد اليونان قديماً يحتم أن يكون الفرد حرّاً
حتى يتمتع بحقوق المواطنة ، إلا أن أرسطو كان أكثر تشدداً في ذلك . فلم يكتفي
بهذا الشرط الذي يُزيح النساء والعبيد خارج إطار المواطنة ، بل إنه زاد على ذلك
بأن جعل المواطن فقط من يتميز - بالإضافة لحرّيته - بالثراء والأصل النبيل ،
فالمواطنة فقط يُعنى بها أولئك الذين ليس عليهم ضرورة أن يعملوا ليعيشوا. (٢)

أى أن الصناع والتجار والمزارعين وأصحاب المهن المختلفة لا يعدهم أرسطو
مواطنين رغم كونهم أحراراً بحجة أن فضيلة المواطن لا تنطبق عليهم. وفضيلة
المواطن تلك هي ما أسماها أرسطو "الكمال المزدوج للإمرة والطاعة" بحيث إن
"المواطن يجب أن يجمع بين الملكتين ليعرف الاستمتاع بالسلطان تارة والاستسلام
للطاعة تارة أخرى" (٣).

وتلك الفضيلة - من وجهة نظر أرسطو - لا تنطبق على أصحاب الحرف، وإنما
على الموسرين من الساسة من أبناء الطبقات العليا في المدينة.

كما أنه أضاف إلى ذلك الشرط شرطاً آخر يحتم أن يكون الفرد لديه القدرة الطبيعية
لأن يكون قاضياً وحاكماً ، وليس كل رجل أثيني حر يصلح لذلك؛ وعليه فليس كل
رجل أثيني حر هو مواطن. يقول أرسطو:

"إن السمة المميزة للمواطن الحق على الوجه الأتم إنما هي التمتع بوظائف
القاضي والحاكم... وإنى أتخذ لتعيين هذا المعنى لفظ "الإدارة العامة" فأسمى
مواطنين كل أولئك الذين يتمتعون بها" (٤).

(١) أرسطو ، السياسة ، ص ٩٤

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩٣

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨٢

إذن فأرسطو يقسم سكان المدينة إلى أحرارٍ و عبيد/نساء ، ويقسم الأحرار بدورهم إلى أسياد مواطنين و صناع وزراع وتجار يعيشون من كدهم ولا يصلحون للمواطنة أو الحكم ، فلا يستحق لقب المواطن من بينهم إلا الممتازون من الأحرار الذي يهبون حياتهم و ثرواتهم لخدمة الدولة ، فلا يحترفون أي مهنة ولا يقومون بأي عملٍ يدوي أو حتى ممارسة الفنون الجميلة بطريقة تدر عليهم ربحًا أو منفعة^(١).

- الدستور و نظام الحكم

كان لأرسطو تجربة بحثية فريدة قام فيها بعمل دراسة لحوالي ١٥٨ دستورًا بالتعاون مع بعض تلاميذه ، وقد نشر دراسته عن تلك الدساتير لكن لم يصل إلينا منها إلا القليل .

ويرى أرسطو أن الدستور حالة خاصة ، فلا يجوز أن تعمم التجارب الدستورية للدول ، ولهذا فإن أي نظام دستوري لا يعتبر صالحًا إلا إذا كان مناسبًا ومتماشياً مع طباع الشعب الذي يطبق فيه و متفقا مع حاجاته ، فما يصلح لمدينة قد لا يصلح لأخرى.^(٢) كما أن أرسطو يعتبر أن أفضل الدساتير هي ما تجعل جميع أعضاء الدولة مواطنين.^(٣) كما أن أفضل النظم السياسية في رأيه هو هذا الذي يقوم على الطبقة الوسطى.^(٤) والتي تتكون من المواطنين غير شديد الثراء أو الفقر .

وقد شدد أرسطو على سيادة القانون ودولة القانون ، وأعتبر أن الحكم الدستوري هو الحكم السليم ، لأنه ليس حكم هوى وإنما حكم تشمله الموضوعية . وللحكم الدستوري كما يفهمه أرسطو عناصر موضوعية ثلاثة :

- أولها : أنه حكم يستهدف الصالح العالم أو صالح الجمهور و بذلك يتميز عن الحكم الطائفي أو الحكم الأستبدادي اللذين يستهدفان صالح طبقة واحدة أو صالح فرد واحد .

- ثانيها : أنه حكم قانوني ، بمعنى أن الحكومة تدار فيه بمقتضى قواعد تنظيمية عامة لا بمقتضى أوامر تحكيمية ؛ أنها كذلك ، وبمعنى أعم ، لا تستطيع أن تستخف بالعادات المرعية أو العرف الدستوري .

(١) محمد على أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي ، ج٢، أرسطو والمدارس المتأخرة ، ط٣ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص٢٣٣

(٢) المرجع نفسه ، ص٢٢٨

(٣) على عبد المعطي محمد ، الفكر السياسي الغربي ، ص٦٨

(4) Richard Kraut, Aristotle: Political Philosophy , Oxford University Press, London, 2002

• ثالثها : أن الحكومة الدستورية حكومة رعية راضية ، فتميز بذلك عن الحكومة الأستبدادية التي تستند إلى محض القوة .^(١)

و وفقا لهذه المنهجية قسم أرسطو الحكومات إلى ستة أنواع : ثلاثٌ منها صالحة وثلاثٌ طالحة ، واعتبرها تشكل أطوارًا متتابعة زمنيًا وفقًا للتطورات السياسية التي تشهدها المدينة . والحكومات الصالحة في رأيه هي الموناركية (الملوكية) و الأرستقراطية و الجمهورية . بينما الحكومات الفاسدة هي الطغيان و الأوليجاركية و الديماجوجية . والحكومات الفاسدة هي التطور السلبي للحكومات الصالحة ، فكما يقول أرسطو :

" و صنف الزيف لهذه الحكومات هي : الطغيان للملوكية ، والأوليجاركية للأرستقراطية ، والديماجوجية للجمهورية . الطغيان هي ملوكية لا موضوع لها إلا المنفعة الشخصية للملك ، والأوليجاركية لا موضوع لها إلا المنفعة الخاصة للأغنياء ، و الديماجوجية موضوعها المنفعة الخاصة للفقراء . ولا واحدة من هذه الحكومات تفكر في الصالح العام " ^(٢)

وبهذا يعتبر أرسطو أن معيار صلاح أو فساد الحكومة هو مدى استهدافها للصالح العام ، بغض النظر عن نوعها أو شكلها أو عدد من يحوزون السلطة فيها . كما أن الحكومة الصالحة عنده هي تلك التي تحقق سيادة القانون .^(٣) فالحياة في الدولة كمنظمة سياسية تعني الحياة وفق القانون.^(٤)

- فصل السلطات

ولعل من أبرز نقاط القوة في نظرية أرسطو عن الدولة هو تناوله لفكرة فصل السلطات ، وهي الفكرة التي أصبحت بدءًا من القرن السابع عشر من ركائز الفكر السياسي و قد تأثر مونتسكيو كثيرًا بأرسطو في نظريته عن فصل السلطات.^(٥) حيث يرى أرسطو أن في الدول سلطات ثلاث لو أحسن تنظيمها و استعمالها لحسن نظام الحكم كله ، إذ يقول في ذلك :

(١) جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، ترجمة : حسن جلال العروسي ، الكتاب الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٥٣

(٢) أرسطو ، السياسة ، ص ١٩٩

(٣) على عبد المعطي محمد ، الفكر السياسي الغربي ، ص ٦٧

(٤) نرسيسيان ، الفكر السياسي في اليونان القديمة ، ص ١٥٩

" في كل دولة ثلاث أجزاء إذا كان الشارع حكيمًا اشتغل بها فوق كل شيء ونظم شؤونها . ومتى أحسن تنظيم هذه الأجزاء الثلاثة حسن نظام الدولة كلها بالضرورة ، ولا تختلف الدول في حقيقة الأمر إلا باختلاف هذه العناصر الثلاثة .الأول من هذه الأمور الثلاثة إنما هو الجمعية العمومية التي تتداول في الشؤون العامة، والثاني إنما هو هيئة الحكام التي يلزم تنظيم طبيعتها واختصاصاتها و طريقة التعيين فيها، و الثالث هو الهيئة القضائية"^(١)

وهكذا قسم أرسطو السلطات إلى تشريعية و تنفيذية وقضائية ، وقد اختص الجمعية العامة بشؤون التشريع و عقد السلم وإعلان الحرب ، أما السلطة التنفيذية بإدارتها فقال بوجوب انفراد كل إدارة منها باختصاصات محددة ، أما السلطة القضائية فيعني بها المحاكم بأنواعها المختلفة والتي قسمها بدورها إلى ثمانية أنواع :^(٢)

[محكمة تصفية الحسابات العامة – محكمة لأضرار الدولة – محكمة للحرمان الدستورية – محكمة لطلبات التعويض – محكمة الدعاوى المدنية الهامة – محكمة لقضايا القتل – محكمة للأجانب – محكمة للأقضية الجزئية (من درهم لخمسة)] .

- التربية ودور الدولة

اتفق أرسطو مع أفلاطون حول الدور الهام للدولة في تربية النشء ، إلا أنه لم يتبع أفلاطون في رؤيته حول شيوعية المال والنساء ، وتخطيه لمفهوم الأسرة . بل إنه على العكس من ذلك اعتبر أن الأسرة أحد أشكال الاجتماع الطبيعي ، و أن لها دوراً هاماً في عملية تربية وتنشأة الصغار بشكل صالح وتعليمهم الفضيلة . وطبيعية الأسرة تنشأ كونها تتكون من علاقات طبيعية كعلاقة السيد بالعبد و الزوج بالزوجة و الآباء بالأبناء.^(٣)

وقد تعرض أرسطو في الكتاب الثاني من مؤلفه السياسة لنقد رؤية أفلاطون للشيوعية^(٤) فقال رافضاً تلك الفكرة :

(١) أرسطو ، السياسة ، ص ٣٤٨

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٦٠ - ٣٦١

(3) Christopher Rowe & Malcolm Schofield , The Cambridge Greek and Roman Political Thought ,P:321

(*) في نقد أرسطو لأفكار أفلاطون التي أوردها في جمهوريته ، انظر :

Robert Mayhew , Aristotle's criticism of Plato's Republic , Rowman & Littlefield, Maryland, 1997

" إن الشيوعية في النساء تُحدث من العقبات أكثر مما يظن المؤلف (أفلاطون) فيما يبدو . وإن الأسباب التي أوردها سقراط لأجل أن يبررها ، هي فيما يظهر ، نتيجة غير مضبوطة لمناقشاته " (١)

وقد انتقد أرسطو الشيوعية انطلاقاً من المبدأ القائل بأن الاتحاد و التشابه المطلق بين كافة مواطني الدولة لا يمكن أن يكون مفيداً إذا كان في كل الأشياء . وأن هذا القانون – الشيوعية – في رأي أرسطو سيولد نتائج عكس تلك المنتظرة منه . يقول أرسطو :

" وعلى العموم ، فإن قانون الشيوعية يُنتج بالضرورة نتائج مضادة للنتائج التي ينتبغى أن تأتي بها القوانين التي أحسن تشريعها " (٢)

لكن برغم رفض أرسطو لفكرة الشيوعية ، التي وضعها أفلاطون بالأساس كجزء من تصوره لانفراد الدولة بدور المربي الوحيد للمواطنين ، إلا أنه كان متفقاً مع أفلاطون في وضع التعليم تحت الإشراف المباشر للدولة . (٣) وأعتبر أن إهمال التربية من جانب الدولة يعد من المصائب الكبيرة ، فمسألة بهذه الأهمية لا ينبغي للدولة أن تهملها ؛ لأن التربية – في رأيه – هي التي تؤسس للأخلاق السياسية للمواطنين ، فلو كان نظام الدولة ديمقراطياً ، إذن فتربية الأطفال على القيم والأخلاق الديمقراطية تكون واجبة . وهكذا بالنسبة لباقي نظم الحكم . وفي هذا الإطار يقسم أرسطو التربية بين الدولة والأسرة ، ففي الوقت الذي يمكن لأي شخص أن يعلم أبنائه في بيته الموضوعات التي تعجبه ، إلا أنه في نفس الوقت يجب أن تقوم الدولة بتعليم الأطفال الأمور المشتركة العامة التي تربط جميع المواطنين . لأن الفرد ليس سيد نفسه وإنما هو مدين للدولة .

تعقيب على نظرية الدولة

قدم الفكر الإغريقي نظرية متكاملة للدولة بمختلف جوانبها ، و تناول شتى الموضوعات المتعلقة بحياة الفرد بين جدران المدينة و علاقته بالجماعة السياسية ككل ، بدءاً من نظام الحكم وحقوق المواطن وحتى نوع التربية العامة و أنواع الفنون التي ينبغي أن يتلقاها . وقد كان العامل الأبرز في هذه النظرية هو ارتباطها بالواقع الإغريقي آنذاك ، حيث لم يتجاوز الفكر السياسي الإغريقي وقتها مفهوم دولة المدينة إلا بعد أن انتهى نظام دولة المدينة نفسه مع فتوحات الإسكندر المقدوني

(١) أرسطو ، السياسة ، ص ١٢٧

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٢

(٣) محمد على أبو ريان ، تاريخ الفكر الفلسفي : أرسطو والمدارس المتأخرة ، ص ٢٣١

، فأفلاطون وأرسطو بنّيا نظريتهما عن الدولة و قدما فيها مُثلهم السياسية العليا ولا يوجد في عقليهما سوى صورة الدولة المدينة وليس أي وحدة سياسية أكبر ^(١) ، فلم يُجَلِّ بخاطرهما أبداً أن هذه المثل أو غيرها من المثل العليا السياسية يمكن أن تتحقق في أي طرازٍ آخر من الجماعات المدنية. ^(٢)

ولعل هذا الارتباط الفكري بين أفلاطون وأرسطو كان شديد التأثير على تصورهما لمفهوم الدولة النموذجية ، فقد كانا يريا في دولة المدينة النموذج الحي للتحضر السياسي ، حتى أن أرسطو كان يتحدث بطريقة ازدرائية عن الشعوب غير اليونانية ، فيتهمهم بأنهم أعجز من أن يمارسوا الحياة السياسية وأنهم عبيد بطبيعتهم. ^(٣) فكلا الفيلسوفين قد آمن بأن الدولة لم تُنشأ من أجل صنع حياة فقط ، بل من أجل صنع حياة جيدة. ^(٤)

والحقيقة أن نموذج دولة المدينة كان فريداً من نوعه ، فهو شيئاً آخر غير الدولة القومية التي نراها الآن ، فوجه الخلاف الوحيد بينهما هو أنها كانت نمطاً من الشيء نفسه أعظم تركيزاً وأشد حيوية ؛ إذ كان الفرد فيها يشعر في سهولة أكثر وفي وضوح أكثر أنه جزء من الدولة ؛ لأن حجمها ونظام حكومتها كانا يُشجعان على وجود هذا الشعور. ^(٥) فقد كانت ديمقراطيتها مباشرة يشارك فيها المواطنون بصور مختلفة في مؤسسات الحكم كالجمعية العامة و المحاكم و المجالس التشريعية والرقابية ، كما أن الاستفتاءات على المسائل الهامة كانت تُجرى من وقت لآخر .

وقد كان لطبيعة دولة المدينة القائمة على المشاركة المباشرة للمواطن الدور الأبرز في جعل الفكر السياسي الإغريقي يقوم على فكرة الترابط بين الفرد والدولة ، واعتبار الفرد في خدمة الدولة ؛ لأن من مصلحته أن تعيش الدولة وتستمر ، فهي تُلبّي له حاجاته الطبيعية والمدنية . لهذا فقد كان الفرد يتعلم و يعمل و يفكر لخدمة الدولة ، وما كان إسهام أفلاطون وأرسطو ومن جاءوا بعدهم من الفلاسفة في تطوير النظام السياسي وتحسينه إلا جزءاً من واجبه تجاه مدنه .

ولم يكن تأثير دولة المدينة على الفكر السياسي عامة و على نظرية الدولة بشكل خاص مقتصرًا على شكل الدولة المدينة وتركيبها ، وإنما لعبت الأحداث السياسية المتلاحقة في تاريخ تلك الدولة دورًا هامًا في تطوير الفكر السياسي بوجه عام ، فقد

(1) N. Jayapalan , Comprehensive Study Of Aristotle , P: 64

(٢) جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الأول ، ص ١٨٩ - ١٩٠

(٣) نرسيسيان ، الفكر السياسي في اليونان القديمة ، ص ١٥٨

(4) N. Jayapalan , Op.cit , P:2

(٥) إرنست باركر ، النظرية السياسية عند اليونان، ج ١ ، ص ٣٤

مرت معظم مدن اليونان القديمة بعدد من النظم السياسية من ملكية إلى أرستقراطية إلى ديمقراطية أو أوليجاركية أو طغيان .. وصاحب ذلك العديد من التشريعات و انتقال السلطة و الثورات والإنقلابات الديكتاتورية و ظهور أو اختفاء العديد من الدساتير ، وهكذا نرى أن الأحوال السياسية في دولة المدينة اليونانية كانت مدعاة إلى نمو الفكر السياسي لأن المدينة كانت في المقام الأول مجتمعًا يتمتع بالحكم الذاتي و تتطلب العلاقة بينه وبين أعضائه قدرًا من البحث .^(١)

وقد كان الرابط بين السياسة والأخلاق في ذلك الوقت وثيقًا ، بل إن أرسطو قد نظر للأخلاق والسياسة كوجهين لعملة واحدة ، فهو يرى أن الأولى تعمل لتحقيق خير الفرد والثانية تعمل لتحقيق خير الجماعة . والسياسة عند أرسطو كانت تُفهم على أنها سعيًا أو صيغة للمعرفة تهدف إلى تحقيق الخير لكل البشر بشكل فردي أو جماعي .^(٢) و قد كانت العدالة هي أبرز القيم الأخلاقية التي سعى إليها الفرد الإغريقي ، فمسألة تحقيق العدالة بين طبقات المجتمع ، و في نظام الحكم ، وفي علاقة الفرد بالدولة وباقي المواطنين لهي جوهر الفكر السياسي آنذاك . والسبب في ذلك يعود إلى أن الفكر السياسي الذي أنتجته الدولة اليونانية هو فكر رأى في الدولة هيئة أخلاقية ؛ ولهذا عالج موضوعه من وجهة نظر الأخلاق.^(٣)

وقد كان الرابط بين الفرد والدولة المدينة هو أساس العلاقة الأخلاقية بينهما ، إنه تعهد أو عقد غير مكتوب بأن يعمل الفرد في خدمة الدولة كي يحظى في مقابل ذلك برفاهية الإنتماء إلى هذا الكيان الأكبر . ومن هنا لم يكن الفرد سيد نفسه أمام الدولة وإن كان حرًا في حياته الخاصة . وقد نظر اليونان للدولة في أول أمرها كمحرر لهم من سيطرة الأسرة ، التي كانت تمثل عبادة الطبيعة في مرحلة ما قبل دولة المدينة ، وقد كان من شأن قانون المدينة الدولة ، بل والخدمة العسكري في ظل المدينة الدولة ، أن حرّرا الأفراد بالفعل من عبوديتهم القديمة للأسرة ، ولكن ثمن ذلك كان دخولهم في عبودية من نوع جديد هي العبودية للمدينة الدولة .^(٤)

غير أن ذلك لا يُفهم منه ضياع ذات الفرد وفرديته ، وإنما تسخير تلك الروح الفردية في خدمة الدولة ، فكل إنجاز يحققه اليوناني إنما يكون في سبيل دولته و تحت لوائها . فالدولة كانت تُشكّل كلاً مُركّبًا من أجزاء مختلفة بحيث يكون لكل

(١) إرنست باركر ، النظرية السياسية عند اليونان، ج ١ ، ص ١٨

(2) Christopher Rowe & Malcolm Schofield , The Cambridge Greek and Roman Political Thought ,P:310

(٣) إرنست باركر ، مرجع سابق ، ص ٢٧

(٤) أرنولد تويني ، تاريخ الحضارة الهلينية ، ترجمة : رمزي جرجس ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٩١ - ٩٢

واحد من هذه الأجزاء – أي الأفراد – شخصيته الفردية و وجوده الخاص الذي لا يتلاشى في الكل الاجتماعي المطلق.^(١)

أفلاطون وأرسطو

يُعد إسهام الفيلسوفين الكبيرين : أفلاطون وأرسطو هو الإسهام الأبرز في مجال نظرية الدولة ، بل في الفكر السياسي الإغريقي كله . فمن ناحية ، يعتبر فكرهما هو الأكثر تناسقاً و الأعمق من حيث تناوله لمفهوم الدولة كما عرفاها . ومن ناحية أخرى تعد كتاباتهما المعبر الحقيقي عن نظام دولة المدينة الذي تسيد الفكر السياسي الإغريقي من بداياته وحتى نهاية الحقبة الهلينية و ظهور نظام الدول الكبرى والإمبراطوريات.

ويمكننا هنا أن نعقب باختصارٍ في نقاط محددة على ما قدمه الفيلسوفان من آراء في سياق حديثهما عن نظرية الدولة :

- **عن التربية :** اتفق أفلاطون وأرسطو على أن الدولة كيان أخلاقي ، الهدف الأسمى من ورائه هو تربية الإنسان وتعليمه الفضيلة ، فقد رأى أفلاطون أن الدولة منظمة تعليمية مشتركة ، فإذا صلح تعليم المواطنين في الدولة استطاعوا في يسر أن يتبينوا حل الصعوبات التي تعترضهم ، وأن يواجهوا الشدائد عند قيامها .^(٢) إلا أن كلا الفيلسوفين قد اختط لنفسه خطاً مغايراً للآخر في تحقيق الدولة لهذه الغاية الأخلاقية . ففي الوقت الذي رأى فيه أفلاطون أن سيطرة الدولة الكاملة والمطلقة على مواطنيها عبر توحيدهم وقصر انتماءهم على الدولة فقط عبر نظام شيوعية المال والنساء والأولاد ؛ هو السبيل الأنسب لصنع المجتمع الفاضل والدولة الفاضلة ، فإن أرسطو رفض هذا وأعتبر كما أنه من المستحيل ألا يتشارك المواطنون في شيء ، فإنه من المستحيل أيضاً أن يتشاركوا في كل شيء .^(٣) وقال أن دور الدولة يقتصر على تعليم القيم العليا المشتركة لأبناء المدينة ، أما الأمور الخاصة والتي تعبر عن الاختلافات الطبيعية بين الأفراد فهي من شأن الأسرة ، ولكل إنسان أن يعلم أبنائه ما يشاء

(١) محمد على أبو ريان ، تاريخ الفكر الفلسفي : أرسطو والمدارس المتأخرة ، ص ٢٢٨

(٢) فضل الله محمد إسماعيل ، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث ، بستان المعرفة ، كفر الدوار ، ٢٠٠١ ، ص ١٢ ،

(3) Robert Mayhew , Aristotle's criticism of Plato's Republic , P:5

في بيته ، شرط ألا يتعارض ذلك مع القيم الأخلاقية العليا المشتركة . فقد كان أرسطو مؤمناً بالدور التعليمي لقوانين و مؤسسات الدولة .^(١)

وقد كانت رؤية أرسطو في ذلك أكثر قرباً للواقع من رؤية أفلاطون التي رأى أرسطو أنها مثالية ومناقضة لطبيعة الأشياء . فالإنسان بطبعه يحب أن يكون له ملكيته الخاصة ، وبما أن هذا النظام هو ما كان سائداً بشكل عام بين الناس إذن فاختيار الناس له سببه أنه النظام الأفضل ، ولو كانت الشيوعية تحقق حاجاتهم بشكل أكبر لاختاروها . وفي هذا يظهر أرسطو موقفه الذي يقوم على أن الفيلسوف لا يقدم الجديد إلا عندما يرى عيوب القديم ، وليس لمجرد التفاخر و المباهاة بصنع نظام جديد . يقول أرسطو في مستهل نقده لشيوعية أفلاطون :

" إننا إذا كنا نطلب نظاماً سياسياً مختلفاً عن كل أولئك فلسنا مدفوعين إلى هذا البحث برغبة صرفة في المباهاة بعقلنا ، بل يدفعنا إلى البحث ما في الدساتير الموجودة من عيوب " ^(٢)

- **عن نظام الحكم :** عند حديث أفلاطون وأرسطو عن نظم الحكم المختلفة ، وتفضيلهما لبعضها ورفضهما للبعض الآخر ، يظهر لنا بوضوح النزعة الأرستقراطية لكلٍ منهما . فأفلاطون قد جعل النظام الأرستقراطي هو أفضل الأنظمة بشكل صريح ، واعتبر أن الحاكم العادل الصالح هو الذي يكون فيلسوفاً أو ذا روح فلسفية ، ومفهوماً طبعاً أن الفلاسفة أو محبي الفلسفة هم قلة بطبيعة الحال . لهذا فقد كان أفلاطون من أنصار حكم القلة الفاضلة . ولعل هذا ما دفعه إلى أن يحمل على النظام الديمقراطي حملة شرسة واعتبر الديمقراطية فوضى مقنعة و أنها تفتقد للقيم الأخلاقية . كما أن أستاذه سقراط قد أعدم في ظل النظام الديمقراطي ، إلا أن المسألة لم تكن مجرد تأثر شخصي ، وإنما كان لأفلاطون ملاحظات جادة على النظام الديمقراطي منها عدم تولية المناصب للأصلح بل لمن حاز أكثر عدد من الأصوات ، فضلاً عن التسرع والإرتجال في أجلّ المسائل وأخطرها .^(٣)

أما أرسطو ، فإن كان لم يحمل على الديمقراطية كما فعل أستاذه ، إلا أنه لم يعتبر الديمقراطية النظام الأمثل واعتبر أنها ملائمة لطبقة الزراع ، ولكنه لم

(1) Abraham Edel , Aristotle and His Philosophy, 2nd, Transaction Publishers, New Jersey ,1996, P:332

(٢) أرسطو ، السياسة ، ص ١٢٦

(٣) محمد الخطيب ، الفكر الأغريقي ، دار علاء الدين ، دمشق ، ١٩٩٩ ، ص ٢٩٥

يستطع تجاهل ما بها من قيم عظيمة فجعلها جزءاً من النظام الجمهوري الذي رآه افضل الأنظمة والذي هو في رأيه خليط من الأوليجاركية و الديمقراطية.^(١) إلا أن ما يلفت الانتباه ، هو ارتداد كلا الفيلسوفين إلى مدح نظام الفرد الواحد ، مع وضع اشتراطاتٍ تتعلق بتمسكه بالعدل والحكمة ، يقول جورج سباين في ذلك :

" وقد اضطر أرسطو - كما اضطر أفلاطون من قبله - تحت ضغط الاعتبارات العملية إلى ان يُعوّل على الملكية الفردية بدلاً من الفضيلة . ولم يكن أي من المفكرين ليؤمن من ناحية المبدأ بأن الملكية في ذاتها دليل على الخير ، ولكن الفكر إنتهى بهما إلى أن توفر الملكية الفردية ، بالنسبة للأغراض السياسية ، هو من الناحية العملية أدنى ما يكون إلى الخير " ^(٢)

وقد كان هذا التراجع الفكري ارهاصاً بانتهاء زمن المدينة الفاضلة و قيام زمن الإمبراطوريات الكبيرة والذي تحقق على أيدي الإسكندر و من حذا حذوه من أباطرة روما بعد ذلك . وأصبحت آفة النظم الجمهورية الديمقراطية هو التحول عنها والرغبة الجشعة في التوسع وتكوين الإمبراطوريات .

- **عن الطبقة والمواطنة :** مما لا شك فيه أن كلا من أفلاطون وأرسطو قد رأى الخير في النظام الطبقي ، وأيد الاختلاف والتفاوت الاجتماعي بين أفراد المدينة ، وقد استخدم كل منهما هذا التباين والاختلاف في تقسيم المهام بين المواطنين ؛ فأفلاطون اعتبر أن الدولة تتكون من ثلاث طبقات أساسية : طبقة الحكماء وهم حكام المدينة الفلاسفة ، وطبقة الجُند وهم حراس المدينة و المدافعين عنها ، وطبقة الزراع والصناع والتجار وهم المعبرين عن اقتصاد المدينة . وقد أرجع التفاوت في الحقوق بين هؤلاء وأولئك إلى فضائل النفس التي لكل منهم ، والتي تسببت في انتسابهم لهذه الطبقة أو ذاك . وبرغم محاولة أفلاطون صنع وحدة من نوع ما يتكافأ فيها المواطنون عن طريق نظام الشيوعية الذي يربطهم بالمدينة ، إلا أنه لم يحاول أن يلغي نظام الطبقات بل رآه عادلاً .

أما أرسطو ، فقد كان أكثر تطرفاً في تقسيم الناس ، فقد اتفق مع أفلاطون في وجود الاختلافات الشخصية والتي يترتب عليها اختلافات اجتماعية وحقوقية ، إلا أنه زاد على ذلك بأن جعل هذه الاختلافات من صنع الطبيعة و لا يمكن

(1) Christopher Rowe & Malcolm Schofield , The Cambridge Greek and Roman Political Thought ,P:370

(٢) جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الأول ، ص ١٧٦

تغييرها ؛ فالحر حرٌ بالطبيعة والعبد عبْدٌ بالطبيعة ، ودونية المرأة عن الرجل طبيعية و من يصلح للمواطنة يصلح لها من لحظة ميلاده ومن لا يصلح لها لا يصلح دائماً وأبداً ، ولا سبيل لتغيير ذلك .

خاتمة:

حاولنا في هذا البحث أن نوضح طبيعة نظرية الدولة والفكر السياسي عند الإغريق ، مُبرزين إسهامات كل من أفلاطون وأرسطو كأكبر فيلسوفين تناولا موضوع الدولة بإسهابٍ واهتمام واضح . وقد خلصنا إلى النتائج التالية :

- عرف الإغريق مفهوم الدولة (Polis) والذي كان يشير غالبًا إلى مدينة واحدة وما يحيط بها من مناطق وأحياء ريفية ، يسكنها عدد من القبائل و يفصل بينها وبين جيرانها بعض الحدود الطبيعية كالجبال أو الأنهار . وقد عُرف هذا النوع من الدول باسم " دولة المدينة " The City-State ، والذي كان النموذج السائد للتنظيم السياسي في اليونان القديمة حتى القرن الرابع قبل الميلاد تقريبًا ، وتعدُّ مدينتي أثينا و اسبرطة أبرز نموذجين لدولة المدينة الإغريقية .
- انتشر هذا النموذج للدولة في بلاد الإغريق بسبب الطبيعة الجغرافية لبلاد اليونان ، وأيضاً لطبيعة الأوضاع الاجتماعية التي جعلت السيطرة لزعماء القبائل الذين يسيطرون على رقع من الأرض محدودة تفصلهم عن باقي البلاد ، مما ولد حالات انقسام متعدد أدت في النهاية إلى ظهور دول صغيرة الحجم قليلة السكان .
- ارتبط الفكر السياسي الإغريقي بنموذج دولة المدينة القائم ، ولم يتخطاه فظهر لنا حصيلة فكرية تناقش موضوع الدولة من هذا الجانب فقط ، ولم يتغير هذا إلا على أيدي المدارس الرواقية بعد ظهور الدولة الإمبراطورية المقدونية .
- يعد الإسهام الأفلاطوني و الأرسطي هو خير معبرٍ عن روح الفكر السياسي ونظرية الدولة الإغريقية ، حيث قدم كل منهما نموذجاً لدولة المدينة الفاضلة ، وما تشتمل عليه من نظم و قوانين بالشكل الذي يحقق الغرض من إنشائها .
- رأى أفلاطون أن الدولة تنشأ نتيجة الحاجات البشرية ، وأن طبقات تلك الدولة الثلاث يتوزع عليها السكان وفقاً لطبيعة النفس التي لكل منهم ؛ فالنفس الشهوانية لطبقة التجار والصناع ، والنفس الغضبية لطبقة الجُند ، والنفس

العاقلة لطبقة الحكام من الفلاسفة . والعدالة تنشأ من قيام كل فرد بالدور الذي هو أهلُّ له .

- قال أفلاطون أن النظام الأرسطراطي هو أفضل نظم الحكم ، وأنه يجب أن يكون الحكام فلاسفة ، وانتقد الديمقراطية نقدًا شديدًا واعتبرها مثالًا للفوضى والغوغائية و وَسَمَهَا بافتقاد الحكمة والعدالة .

- دعا أفلاطون لشيوعية الأموال والنساء و الأولاد ، واعتبر ذلك خطوة هامة في سبيل تحقيق الدولة لدورها في تربية النشء و تعليمهم قيم الدولة العليا . حيث كان ينظر للدولة بوصفها مؤسسة أخلاقية بالأساس .

- عبر أرسطو عن مفهوم مغاير للدولة يتسم بالعملية والواقعية أكثر من ذلك الذي قدمه أفلاطون في مؤلفاته ، كما أنه قدم نقدًا قويًا لآراء أستاذه المثالية و المخالفة للطبيعة في أوقات كثيرة .

- قال أرسطو بأن الدولة تنشأ بشكل تراكمي عن مجموعة من القرى التي نشأت بدورها عن مجموعة من الأسر . و قد تولدت من حاجات الحياة ، واستمدت بقاءها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات كلها . فهي من ثمَّ تجمّع تلقائي طبيعي .

- قال أرسطو بأن الناس يختلفون وفقا للطبيعة ، فقال بطبيعية نظام العبودية ، وبأن المكانة المتدنية للنساء والعبيد مسألة عادلة لأنها توافق الطبيعة ، واعتبر أن المواطن هو الحر الذي يتميز بالثراء والأصل النبيل ، الذي يتفرغ لخدمة الدولة وليس عليه أن يعمل ليعيش . كما أنه مدرب على أن التمتع بفضيلة الإمرة والطاعة في نفس الوقت . فليس كل إنسان حر يسكن المدينة يمكن اعتباره مواطنًا .

- دعا أرسطو إلى دولة الدستور والقانون ، وأعتبر أفضل الحكومات تلك التي تعمل للصالح العام ، وترضى عنها الرعية ، وتكون سياستها وفقا للقانون . وقسم الحكومات الصالحة إلى ثلاث هي [الملكية – الأرسطراطية – الجمهورية] يقابلها ثلاث طالحة [الطغيان – الأوليجاركية – الديمقراطية] .

- رفض ارسطو نظام الشيوعية الذي قال به أفلاطون واعتبره ضد طبيعة الأشياء ، وأقر أستاذه على الدور المحوري للدولة في تربية الصغار معتبرًا أن إهمال الدولة للتعليم والتربية مصيبة كبيرة . فتربية النشء على القيم العليا المشتركة للدولة تعد من أساسيات تجهيز المواطنين للمشاركة السياسية .

المراجع العربية والمترجمة :

- أرسطو ، السياسة ، ترجمة : أحمد لطفي السيد ، سلسلة من الشرق إلى الغرب ،
الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، (د.ت)
- إرنست باركر ، النظرية السياسية عند اليونان ، ترجمة : لويس اسكندر ،
مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٦٦
- أرنولد تويني ، تاريخ الحضارة الهلينية ، ترجمة : رمزي جرجس ، مكتبة
الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٣
- أفلاطون ، المحاورات الكاملة ، ترجمة : شوقي داود تماراز ، الأهلية للنشر
والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٤
- جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، ترجمة : حسن جلال العروسي ،
الكتاب الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠
- علي عبد المعطي محمد ، الفكر السياسي الغربي ، دار المعرفة الجامعية ،
الإسكندرية ، ٢٠٠٠
- ف.س. نرسيسيان ، الفكر السياسي في اليونان القديمة ، ترجمة : حنا عبود ،
الأهالي للطباعة و النشر ، دمشق ، ١٩٩٩
- فضل الله محمد إسماعيل ، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث ،
بستان المعرفة ، كفر الدوار ، ٢٠٠١
- ليو شتراوس و جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية ، ترجمة : محمود
سيد أحمد ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٥
- محمد الخطيب ، الفكر الأغريقي ، دار علاء الدين ، دمشق ، ١٩٩٩
- محمد علي أبو ريان ، تاريخ الفكر الفلسفي ، ج١ ، الفلسفة اليونانية من طاليس
إلى أفلاطون ، ط٥ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٢
- _____ ، تاريخ الفكر الفلسفي ، ج٢ ، أرسطو والمدارس المتأخرة ،
ط٣ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٢
- موسوعة السياسة ، رئيس التحرير : عبد الوهاب الكيالي ، ط٢ ، المؤسسة
العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٠

المراجع الأجنبية :

- Cartledge (Paul) , Ancient Greek political thought in Practice , Cambridge University Press , Cambridge, 2009
- Edel (Abraham) , Aristotle and His Philosophy, 2nd(ed) , Transaction Publishers, New Jersey ,1996
- Jayapalan (N.) ,Comprehensive Study Of Aristotle, Atlantic Publishers & Dist , New Delhi , 1999
- Kraut (Richard) , Aristotle: Political Philosophy , Oxford University Press, London, 2002
- Mayhew (Robert) , Aristotle's criticism of Plato's Republic , Rowman & Littlefield, Maryland, 1997
- Rhodes (P .J .) , The Greek City States , 2nd(ed) , Cambridge University Press, Cambridge,2007
- Rowe (Christopher) & Schofield (Malcolm) , The Cambridge Greek and Roman Political Thought , 3rd(ed) , Cambridge University Press , Cambridge , 2007
- Encyclopedia of The Ancient Greek World , edit by : David Sacks , 2nd(ed), Facts On File , Inc. , New York , 2005
- The Dictionary of Philosophy, edit by : Dagobert D. Runes, Philosophical Library, Inc. ,New York, 1983